



Naif Arab University for Security Sciences

Arab Journal for Security Studies

المجلة العربية للدراسات الأمنية

<https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss>

AJSS

## Towards a Critical Epistemological Model of Civilizational Security in the Thought of Malek Bennabi



CrossMark

### نحو نموذج معرفي نقدي للأمن الحضاري في فكر مالك بن نبي

عبد الرحيم رحموني

كلية العلوم الاقتصادية، جامعة النعامة، الجزائر

Abdelrahim Rahmouni

Faculty of Economic Sciences, University of Naama, Algeria

Received 8 Nov. 2025; accepted 31 Jan. 2026; available online 17 May 2026

### Abstract

This study seeks to formulate a critical paradigm of civilizational security through deconstructing the dialectical relationship between security and renaissance in the thought of Malik Bennabi, starting from the assumption that his approach to security goes beyond traditional conceptions that confine it to the military and political fields, in order to establish a civilizational and human understanding that makes security a constitutive element and a fundamental pillar in building the renaissance project. The study proceeds from a critical analysis of how security interacts with the various components of civilizational construction, including the intellectual, value-based, economic, cultural, social, and political dimensions, considering it an active element in the dynamics of civilizational renewal rather than merely an instrument of protection or control.

The scientific contribution of this study lies in reconstructing the concept of security in Malik Bennabi's thought within an explicit theoretical framework that places security as an independent civilizational concept subject to theorization within the field of critical security studies. This is achieved through a methodological linkage between critical security approaches and the objectives of Islamic civilizational thought, which leads to proposing the concept of "civilizational security" as an analytical alternative to traditional security

### المستخلص

تسعى هذه الدراسة إلى بلورة نموذج نقدي للأمن الحضاري من خلال تفكيك العلاقة الجدلية بين الأمن والنهضة في فكر مالك بن نبي؛ انطلاقاً من فرضية مفادها أن مقارنته للأمن تتجاوز التصورات التقليدية التي تحصره في المجالين العسكري والسياسي؛ لتؤسس لفهم حضاري وإنساني، يجعل من الأمن عنصراً مكوّناً وركيزة أساسية في بناء المشروع النهضوي، وتنطلق الدراسة من تحليل نقدي لكيفية تفاعل الأمن مع مختلف مكونات البناء الحضاري، بما يشمل الأبعاد الفكرية والقيمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية بوصفه عنصراً فاعلاً في ديناميات التجديد الحضاري لا مجرد أداة للحماية أو الضبط.

وتتمثل الإضافة العلمية للدراسة في إعادة بناء مفهوم الأمن في فكر مالك بن نبي ضمن إطار نظري صريح يُدرج الأمن بوصفه مقولة حضارية مستقلة قابلة للتنظير داخل حقل الدراسات الأمنية النقدية؛ وذلك عبر الربط المنهجي بين مقاربات الأمن النقدي، ومقاصد الفكر الحضاري الإسلامي، بما يفضي إلى اقتراح مفهوم «الأمن الحضاري» كبديل تحليلي للمقاربات الأمنية التقليدية، وتعتمد في ذلك على إطار

**Keywords:** security studies, critical paradigm, civilizational security, renaissance, civilizational renewal, Malek Bennabi, critical security studies

**الكلمات المفتاحية:** الدراسات الأمنية، النموذج النقدي، الأمن الحضاري، النهضة، التجديد الحضاري، مالك بن نبي، الدراسات الأمنية النقدية



Production and hosting by NAUSS



\* Corresponding Author: Abdelrahim Rahmouni

Email: abderrahimrahmouni99@gmail.com

doi: [10.26735/GTIK3242](https://doi.org/10.26735/GTIK3242)

approaches. The study relies in this regard on a critical theoretical framework inspired by the logic of critical security studies, while employing an analytical–deconstructive methodology in reading and analyzing Bennabi's texts within their civilizational and contemporary context.

نظري نقدي يستلهم منطق الدراسات الأمنية النقدية، مع توظيف منهج تحليلي - تفكيكي في قراءة نصوص ابن نبي وتحليلها في سياقها الحضاري والمعاصر.

التصورات التقليدية للأمن مستلهمةً المبادئ الحضارية والفكرية لابن نبي، بحيث يتمكن القارئ من إدراك المرجعية الفكرية للبحث منذ البداية دون الإيحاء بوجود نموذج قابل للتعميم.

### مشكلة الدراسة

مع اتساع الأدبيات المعاصرة في مجال الدراسات الأمنية، فإن أغلب المقاربات السائدة لا تزال تنزع إلى حصر مفهوم الأمن في أبعاده التقليدية، ولا سيما العسكرية والسياسية مع تركيزها على الدولة بوصفها الفاعل المركزي، وهو ما أدى إلى تهميش الأبعاد الحضارية والإنسانية للأمن وإغفال دوره البنوي في عمليات البناء الاجتماعي والنهضوي.

وفي المقابل قدّمت التيارات النقدية للأمن خاصةً بعد نهاية الحرب الباردة، تصورات بديلة أعادت الاعتبار للأبعاد غير المادية كالقيم والهوية والبناء الاجتماعي، غير أن هذه المقاربات غالبًا ما بقيت منفصلة عن المرجعيات الحضارية غير الغربية.

وفي هذا السياق يبرز فكر مالك بن نبي بوصفه مشروعًا حضاريًا متكاملًا حاول من خلاله إعادة قراءة إشكالية النهضة من منظور شامل، يجعل من الأمن شرطًا بنويًا ومكوّنًا أساسيًا في عملية التجديد الحضاري، لا مجرد أداة تقنية للحماية أو الضبط، غير أن المتبع للتراث العلمي المتعلق بفكر ابن نبي يلاحظ أن مسألة الأمن لم تحطّ بتحليل مستقل وممنهج ضمن إطار الدراسات الأمنية، بل غالبًا ما وردت بشكل ضمني ومبعثر في سياق حديثه عن شروط النهضة والإنسان والثقافة والقيم والاستعمار ومشكلات الحضارة.

وعليه، تتحدد مشكلة هذه الدراسة في وجود فراغ معرفي يتمثل في غياب مقارنة تحليلية نقدية تعيد بناء مفهوم الأمن في فكر مالك بن نبي ضمن إطار نظري واضح، وتكشف عن موقعه ووظيفته في سرورة النهضة الحضارية، وتنطلق الدراسة من إشكالية مركزية مفادها: إلى أي مدى يُشكّل الأمن في فكر مالك بن نبي عنصرًا بنويًا في مشروع النهضة الحضارية، وليس مجرد أداة للحماية؟ وما الأبعاد الأمنية التي أسهمت في بلورة تصوره للتجديد الحضاري؟ وكيف تتفاعل هذه الأبعاد فيما بينها لإنتاج نموذج للأمن الحضاري يتجاوز المقاربات الأمنية التقليدية؟

### 1. المقدمة

أصبحت قضايا النهضة في الفكر المعاصر من أكثر الموضوعات إلحاحًا في ظل التحولات العميقة التي يشهدها العالم على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية؛ إذ لم تعد النهضة تُفهم باعتبارها مجرد عملية تنموية جزئية، بل بوصفها مسارًا حضاريًا شاملاً، يقوم على تفاعل متكامل بين الإنسان والقيم والمؤسسات.

في هذا الإطار برزت إشكالية الأمن كأحد المحددات الأساسية لاستمرارية أي مشروع نهضوي، خاصةً مع تزايد التهديدات المركبة التي لم تعد تقتصر على المجال العسكري أو السياسي، بل امتدّت لتشمل الأبعاد الفكرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وقد أسهمت التحولات النظرية في حقل الدراسات الأمنية، ولا سيما مع إسهامات مدرسة كوبنهاغن ونقاشات باري بوزان حول الأبعاد الجديدة للأمن، في إعادة توجيه الاهتمام من أمن الدولة وحده إلى أمن الفرد والمجتمع، باعتبارهما فاعلين مركزيين في إنتاج الأمن وإعادة تعريفه، غير أن هذه المقاربات على الرغم من أهميتها غالبًا ما انطلقت من سياقات معرفية غربية، دون أن تنفتح بالقدر الكافي على الرؤى الحضارية غير الغربية التي قدّمت تصورات بديلة وشاملة للأمن بوصفه عنصرًا بنويًا في البناء الحضاري.

وفي هذا السياق يكتسب فكر مالك بن نبي أهمية خاصةً باعتباره من أبرز المفكرين الذين تناولوا إشكالية النهضة من منظور حضاري شامل، ربط فيه بين شروط النهضة ومختلف مكونات البناء الاجتماعي والقيمي، فقد تعامل ابن نبي مع الأمن بطريقة عضوية لا باعتباره وظيفة تقنية، أو أداة ضبط، بل كشرط حضاري يؤطر حركة المجتمع، ويضمن تماسكه وقدرته على التجدد، غير أن العلاقة بين الأمن والنهضة في فكره لم تحطّ بدراسة تحليلية مستقلة ضمن حقل الدراسات الأمنية، وظلّت في الغالب ماثلة ضمن تحليلاته لقضايا الاستعمار، والثقافة، والإنسان، ومشكلات الحضارة.

ويُقصد بمصطلح «النموذج النقدي» في هذا البحث منظورًا نقديًا شاملاً لدراسة الأمن الحضاري، وليس نموذجًا منهجيًا بالمعنى التقليدي في العلوم الإنسانية، وتهدف الدراسة إلى تفكيك العلاقة الجدلية بين الأمن والنهضة الحضارية، مع التركيز على تحول الأمن من مجرد أداة حماية أو ضبط سياسي إلى عنصر بنوي وأساسي في بناء المشروع النهضوي، ومن خلال هذا الإطار التحليلي تتجاوز الدراسة



من الأمن أحد مرتكزات النهضة لا مجرد وسيلة لحماية الكيان المادي للدولة، وبذلك يسهم البحث في إثراء الدراسات الأمنية النقدية عبر إدماج البعد القيمي والروحي والفكري في تحليل الظاهرة الأمنية، ويعزز الحوار بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي حول مفاهيم الأمن والتنمية والنهضة، كما تبرز أهمية الدراسة في قدرتها على تقديم نموذج بديل يربط الأمن بالمشروع الحضاري الإنساني الشامل؛ مما يفتح آفاقاً جديدة للبحث في الأمن كعامل بناء لا كأداة ضبط.

## 2. جدلية الأمن والنهضة: قراءة نقدية في الأسس المفاهيمية والحوافز الحضارية

يُشكّل كلٌّ من الأمن والنهضة ركيزتين أساسيتين في بناء الحضارة؛ غير أنّ العلاقة بينهما تتخذ بعداً متجدداً، يقوم على توظيف الدراسات الأمنية النقدية في فهم أسس الحضارة وتبنيها، بما يسهم في بروزها وحمايتها، وفي المقابل تتيح النهضة إطاراً جديداً لفهم السياقات الأمنية المعاصرة، خاصةً مع توسع أبعاد التهديدات التي باتت تمسّ الفرد والجماعة والدولة على حدّ سواء، وتُمثّل هذه الوحدات الثلاث (الفرد، الجماعة، الدولة) الأساس الذي تقوم عليه النهضة؛ ما يجعلها محوراً رئيساً للدراسات الأمنية المعاصرة، ويمنح هذه الدراسات طابعها الشمولي.

وانطلاقاً من كون العلاقة بين الأمن والنهضة علاقة ترابطية ووظيفية؛ فإننا أمام حتمية فكرية، مفادها أنه لا يمكن تحقيق نهضة حقيقية في ظل غياب الأمن، كما لا يمكن بناء أمن فعّال في غياب مشروع نهضوي متكامل، وهو ما أكّده مالك بن نبي في مواضع متعددة من فكره، كما أشار إليه أيضاً اتجاه كوبنهاغن في الدراسات الأمنية النقدية الذي يرى أن مفهوم الأمن قد توسّع لتوسّع التهديدات. ولتوضيح هذه العلاقة، من الضروري الوقوف عند المضامين المفهومية لكلٍّ من الأمن والنهضة، لتوفير أرضية فكرية خصبة، تسمح بتناول هذا المجال المحوري ضمن الدراسات العابرة للتخصصات التي تقوم على مركزية متغيري الأمن والنهضة في عالم اليوم الذي تغطي عليه إفرزات العولمة، ولا سيما في أبعادها السلبية.

وحتى لا نقع في أسر المقاربات التقليدية للأمن، فإننا نعتمد على الأبعاد الجديدة التي قدّمتها مدرسة كوبنهاغن، إذ يرى باري بوزان أن الأمن في المنظور الجديد توسّعت أبعاده لتشمل مجالات متعدّدة، يمكن إجمالها فيما يأتي (سعيد، 2010):

- الأمن المجتمعي: ينطلق من فرضية أن الهوية تُمثّل الركيزة الأساسية لبناء المجتمع، وهي العنصر المركزي في تعريف السياسة الأمنية، خصوصاً في عالمنا الراهن.

## أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تفكيك العلاقة بين الأمن والنهضة في فكر مالك بن نبي، وتوضيح الأسس النظرية التي تقوم عليها هذه الرؤية الحضارية.
- نقد النماذج الأمنية التقليدية التي اختزلت مفهوم الأمن في بعده المادي والسياسي.
- اقتراح نمو نقدي جديد للأمن الحضاري يستوعب الإنسان والمجتمع والدولة ضمن مشروع متكامل للنهضة.
- الإسهام في تطوير الدراسات الأمنية النقدية عبر إدماج البعد القيمي والحضاري ضمن منظومة تحليل الأمن.
- توضيح دور الأمن كأداة تمكين حضاري تدعم التنمية والتجديد بدلاً من أن تكون مجرد آلية للردع والسيطرة.

## منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليلي نقدي في مقارنة العلاقة بين الأمن والنهضة في فكر مالك بن نبي؛ وذلك انطلاقاً من طبيعة الإشكالية المطروحة التي تتطلب تفكيك المفاهيم وإعادة تركيبها ضمن إطار حضاري ونقدي يتجاوز المقاربات الأمنية التقليدية، ويُستند في ذلك أساساً إلى تحليل فكري ونصي لمؤلفات مالك بن نبي مع التركيز على المفاهيم المحورية التي شكّلت رؤيته لشروط النهضة والتجديد الحضاري، ولا سيما ما يتصل بالأمن والإنسان والقيم والمجتمع والدولة.

كما توظف الدراسة تحليلاً متعدد المستويات يسمح بتتبع تفاعل الأمن مع مختلف مكونات البناء الحضاري، عبر أبعاده الفكرية والدينية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية، بما يتيح فهماً شاملاً لوظيفة الأمن بوصفه عنصراً مكوّناً وتمكينياً في ديناميات النهضة، لا مجرد أداة للحماية أو الضبط. وإلى جانب ذلك، تستفيد الدراسة من بعض أدوات الدراسات الأمنية النقدية في تحليل البعد غير المادي للأمن، خاصةً ما يتعلق بالبناء الاجتماعي والقيمي؛ بما يعزز الطابع النقدي للمقاربة، ويتيح قراءة أكثر عمقاً لفكر مالك بن نبي في سياقه الحضاري والمعاصر.

## أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذا الموضوع من كونه يسعى إلى إعادة بناء الفهم النظري للأمن خارج الإطار التقليدي المرتبط بالتهديدات العسكرية والسياسية؛ وذلك من خلال استلهام الرؤية الحضارية للفكر الإسلامي الحديث كما صاغها مالك بن نبي، فالدراسة تقدم قراءة نقدية للنموذج الأمني الغربي، وتقترح بدلاً منه تصوّراً حضارياً يجعل



التبعية والجمود؛ وهو ما يجعل الأمن شرطاً بنيويًا لقيام النهضة لا نتيجة لاحقة لها.

أما فيما يخص مفهوم النهضة، فيرى محمد شاويش أن النهضة عند مالك بن نبي تعني «تصفية العادات والتقاليد والإطار الخلفي والاجتماعي من رواسب الماضي الضارة، وبناءً لفكر جديد هو الفكرة الإسلامية الصافية التي تخطط للمستقبل» (شاويش، 2017)، ومن ثمَّ يجب تنقية العادات والتقاليد والإطار الخلفي والاجتماعي من الرواسب التي تعوق مسار التقدم، وأن يستبدل بها فكر متجدد يستمد جوهره من الفكرة الإسلامية الصافية التي تُوجّه نحو بناء مستقبل أكثر وعياً وتوازناً، ويقتضي هذا المسار اعتماد رؤية إصلاحية، تجمع بين الأصالة والمعاصرة، تقوم على التمييز بين ما هو موروث إيجابي، يرسخ القيم والبناء، وما هو سلبى يحدُّ من التطور ويشوّه الوعي الجمعي بما يتيح تأسيس مشروع حضاري متجدد في الهويّة ومنفتح على آفاق التجديد.

لقد أكد مالك بن نبي في مختلف مؤلفاته أهمية الأمن بوصفه عنصراً مكوّناً للنهضة، وأفرده له أبعاداً متعددة للحفاظ على تماسك المجتمع واستمراره، فالأمن لديه ليس مجرد بعد مادي أو سياسي، بل هو مدخل حضاري شامل، تتكامل فيه المعادلة الأمنيّة مع المشروع النهضوي في أبعاده الفكرية والاجتماعية والاقتصادية؛ إذ يرتبط الأمن في فكر ابن نبي ارتباطاً وثيقاً بقدرة المجتمع على إنتاج منظومة قيمية متماسكة، تؤسس للاستقرار الداخلي، وتحفّز روح المبادرة والإبداع، وتضمن استمرارية الفعل الحضاري، ومن ثمَّ فإن أي مشروع نهضوي حقيقي لا يمكن أن يتحقق في ظل بيئة يسودها الخوف أو الاضطراب؛ لأن الأمن يُشكّل الإطار الذي يُتيح للفكر أن ينمو وللعمل أن يثمر، وللإنسان أن يستعيد فاعليته في التاريخ؛ بذلك يصبح الأمن عند ابن نبي ليس مجرد وسيلة للحماية، بل قاعدة أساسية لصناعة الحضارة وبناء الإنسان الفاعل القادر على تحويل الأفكار إلى واقع.

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى العلاقة بين الأمن والنهضة من منظور الدراسات الأمنيّة النقديّة بوصفها علاقة بنيوية وتفاعلية تتجاوز الفهم التقليدي للأمن باعتباره مجرد حالة من الاستقرار أو غياب التهديد، فالأمن في هذا السياق يصبح عملية اجتماعية وثقافية تُبنى ضمن مشروع حضاري شامل؛ إذ لا يمكن تحقيق نهضة حقيقية في ظل أمن قسري، أو مختزل في البعد المادي، كما لا يمكن بناء أمن مستدام دون نهضة فكرية ومؤسسية تُعيد تعريف الغايات الإنسانية للتنمية والتقدم، ويجسّد فكر ابن نبي هذا التصور النقدي للأمن من خلال ربطه بين الأمن كقيمة حضارية والنهضة كفعل تحرّري يحرر الإنسان والمجتمع من التبعية والنهميش، وبهذا المعنى

- الأمن العسكري: لا يزال يحتفظ بأهميته؛ نظراً لكونه يُمثّل خط الدفاع الأول عن الدولة ضد التهديدات الخارجية.
- الأمن السياسي: يرتبط بالاستقرار بوصفه شرطاً لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- الأمن الاجتماعي: يتمثّل في قدرة المجتمع على إعادة إنتاج خصوصيته الثقافية والاجتماعية.
- الأمن البيئي: يهدف إلى حماية البيئة باعتبارها عنصراً حيويّاً من عناصر القوة، خاصة في ظل التحديات المناخية الراهنة.
- الأمن الاقتصادي: يُمثّل الاقتصاد الوطني أحد أعمدة الدولة ومصدر قوتها الشاملة، وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن؛ إذ لا يمكن تحقيق التنمية دون أمن، كما لا يمكن بناء أمن مستدام دون تنمية اقتصادية متوازنة.

ويشير أبو نوار بن صايم إلى أن التيارات النقديّة للأمن تركّز على دور البناء الاجتماعي في تشكيل سلوك الفاعلين، وعلى أولوية العوامل غير المادية كالقيم والهويّة والتكوينات الاجتماعية في تحديد طبيعة الأمن، وهو ما يمنح البعد الإنساني موقع الصدارة في تحديد معانيه (ابن صايم، 2016-2015).

حيث تركز التيارات النقديّة للأمن على دور البناء الاجتماعي في تشكيل سلوك الفاعلين، وتمنح العوامل غير المادية؛ مثل: القيم والهويّة والتكوينات الاجتماعية أولوية في تحديد طبيعة الأمن؛ مما يجعل البعد الإنساني محوراً أساسياً في صياغة معانيه، ويعكس هذا التوجه تحوّلاً معرفياً في دراسة الأمن؛ حيث لم يعد يُنظر إليه كمسألة عسكرية أو سياسية فحسب، بل كظاهرة اجتماعية وثقافية تتشكّل من تفاعلات الأفراد والمجتمعات، وتبرز أهمية هذا المنظور في إعادة الاعتبار للإنسان كفاعل أساسي في إنتاج الأمن، وفي تجاوز المقاربات التقليدية التي اختزلته في منطق القوة والسيطرة، ومع ذلك تقتضي المقاربة النقديّة تحقيق توازن بين البعد القيمي والبعد المادي؛ لضمان فهم واقعي وشامل للأمن يستوعب احتياجات الإنسان دون إغفال متطلبات الاستقرار البنيوي للمجتمع والدولة.

ويكشف هذا التوسع في مفهوم الأمن كما صاغته التيارات النقديّة عن تقاطع عميق مع تصور مالك بن نبي للنهضة؛ حيث إن كلتا المقاربتين تنطلقان من مركزية الإنسان بوصفه فاعلاً في إنتاج الأمن وصناعة التحول الحضاري لا مجرد موضوع للحماية أو الضبط، فكما ترى الدراسات الأمنيّة النقديّة أن الأمن يُبنى اجتماعياً من خلال القيم والهويّة والتفاعل، يؤكد ابن نبي أن النهضة لا يمكن أن تتحقق دون أمن حضاري يعيد للإنسان وعيه بدوره التاريخي ويحرّره من أنماط



تفكيكه عبر أبعاده النوعية التي تتجلى فيها شروط النهوض ومكان الاختلال؛ وذلك أنّ الأمن في التصور البنيوي الذي يتبناه ابن نبي لا يعمل كنسق واحد متجانس، بل يتجسّد عبر مستويات متعددة تتفاعل فيما بينها لتشكّل الإطار الناظم للفعل الحضاري، ومن بين هذه المستويات يبرز البعدان السياسي والهوياتي باعتبارهما الأكثر اتصالاً بإشكالية النهضة؛ لما لهما من دور حاسم في ضبط العلاقة بين السلطة والقيم، وبين المجتمع ومرجعياته الحضارية، فالأمن السياسي يُعبّر عن قدرة الجماعة السياسية على تنظيم ذاتها، وتحقيق الاستقرار المؤسسي، في حين يمثّل الأمن الهوياتي شرط الحفاظ على المعنى والانسجام القيمي الذي يمنح المشروع النهضوي شرعيته واستمراره، وانطلاقاً من هذا التمييز التحليلي يصبح تناول هذين البعدين مدخلاً منهجياً ضرورياً لفهم كيفية اشتغال الأمن بوصفه شرطاً بنيوياً للنهضة في فكر مالك بن نبي.

### 3.1. الأمن السياسي بوصفه شرطاً بنيوياً للنهضة في فكر مالك بن نبي

يُعدّ الأمن السياسي والهوياتي من أهمّ المداخل التي تناولها ابن نبي في مشروعه الحضاري الشامل؛ إذ لم يكن ينظر إلى الأمن بوصفه مجرد منظومة دفاعية أو سياسية، بل باعتباره شرطاً بنيوياً لقيام النهضة واستمرارها، فمقاومة «القابلية للاستعمار» في فكر ابن نبي ليست فقط مواجهة لاحتلال خارجي، بل هي تحرير للعقل والضمير الجمعي من عوامل الضعف والانقسام، التي تمسّ جوهر الهوية، وتهدم أسس الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن هذا المنطلق يتداخل الأمن السياسي مع الأمن الهوياتي في صياغة رؤية متكاملة لمشروع النهوض الحضاري، تقوم على تفعيل القيم الإسلامية في الحكم الرشيد، وتعزيز المناعة الثقافية للمجتمع ضد أشكال التبعية والاستلاب.

ومنه يُعدّ الحديث عن السياسة مدخلاً جوهرياً لفهم مسارات الحضارة والنهضة، إذ لا يمكن تصور أيّ مشروع نهضوي حقيقي دون حضور البعد السياسي باعتباره الإطار الناظم للعلاقات بين الدولة والمجتمع، وبين الفرد والجماعة، وبين الداخل والخارج، فالسياسة الرشيدة تُمثّل في الفكر النهضوي أحد أعمدة البناء الحضاري، لأنها الآلية التي تتحوّل من خلالها القيم إلى مؤسسات والمبادئ إلى أنظمة والإرادات إلى خطط عملية، تسهم في استدامة النهوض وترسيخ الاستقرار، وعليه فإنّ السياسة ليست مجرد أداة للسلطة، أو ممارسة للنفوذ، بل هي تعبير عن الإرادة الجماعية في صياغة المصير المشترك، وهي في عمقها شكل من أشكال الأمن الوجودي الذي يحفظ كيان الأمة وهويتها.

يصبح الأمن في فلسفته أداة لإعادة تشكيل الوعي الجمعي ومجالاً لإنتاج شروط العدالة والكرامة، لا مجرد وسيلة للضبط أو السيطرة؛ مما يجعل من مشروعه الفكري مرجعاً مبكراً لفهم الأمن في أبعاده النقدية والتحريرية ضمن سياق عالمي متحوّل.

يتيح الربط بين مقاربات الدراسات الأمنية النقدية وفكر مالك بن نبي الانتقال من فهم الأمن بوصفه حالة سكنونية أو إجراءً مؤسساتياً إلى اعتباره عملية اجتماعية وحضارية، تتشكّل داخل بنية القيم والوعي الجمعي؛ إذ يلتقي تصور مدرسة كوبنهاغن للأمن بوصفه بناءً اجتماعياً ناتجاً عن إدراكات بعض الجهات وهوياتهم مع طرح ابن نبي الذي يجعل النهضة مشروطة بإعادة بناء الإنسان ومنظومته القيميّة قبل إعادة بناء الأشياء والمؤسسات، فالأمن في هذا الإطار لا يُختزل في ردع التهديدات، بل يُعاد تعريفه كشرط بنيوي لفاعلية الإنسان وقدرته على الإسهام في الفعل الحضاري، وهو ما يكشف أن غياب الأمن القيمي والاجتماعي لا يقل خطورة عن غياب الأمن المادي أو السياسي، ومن ثمّ فإنّ مقارنة الأمن من منظور حضاري نقدي كما يتبدّى في فكر ابن نبي تفتح أفقاً نظرياً يتجاوز الثنائية التقليدية بين الأمن والتنمية، وتؤسس لفهم مرگّب يجعل من الأمن عنصراً مولّداً للنهضة لا مجرد أداة لحمايتها.

وخلاصة القول أن العلاقة بين الأمن والنهضة كما تتبدّى من خلال مقاربات الدراسات الأمنية النقدية، ومن خلال فكر مالك بن نبي ليست علاقة عرضية أو ظرفية، بل علاقة بنيوية، تقوم على التداخل الوظيفي والتكامل الحضاري، فالأمن لا يُختزل في كونه آلية للضبط أو أداة للحماية المادية، بل يُشكّل شرطاً تأسيسياً لقيام النهضة واستمرارها، باعتباره الإطار الذي يسمح بإعادة بناء الإنسان، وترسيخ المنظومة القيميّة، وضمان الاستقرار الضروري لانطلاق الفعل الحضاري، وفي المقابل لا يمكن للأمن أن يحقق استدامته، أو معناه الإنساني في غياب مشروع نهضوي يعيد تعريف غاياته ضمن أفق حضاري شامل، ومن هذا المنطلق يتأسس مفهوم الأمن في فكر مالك بن نبي بوصفه مقولة حضارية تندمج في صلب المشروع النهضوي، بما يجعل الأمن شرطاً بنيوياً للنهضة والنهضة أفقاً حضارياً لإعادة إنتاج الأمن في تجاوز واضح للمقاربات الأمنية التقليدية التي تفصل بين البعد القيمي والبعد المادي في فهم الظاهرة الأمنية.

### 3.3. الأمن السياسي والهوياتي من مقاومة القابلية للاستعمار إلى بناء النهضة

يقتضي تحليل العلاقة بين الأمن والنهضة في فكر مالك بن نبي الانتقال من المستوى العام للأمن بوصفه مقولة حضارية شاملة إلى



هويته الأساسية في مواجهة التهديدات الوجودية، سواء أكانت ثقافية أم ديموغرافية أم رمزية.

غير أنّ مقارنة ابن نبي تتجاوز الطرح الوظيفي للأمن المجتمعي عند بوزان، الذي يركّز أساسًا على استمرارية الهوية بوصفها معطى اجتماعيًا، لتمنح الهوية بعدًا رسائليًا وأخلاقيًا يجعل منها فاعلاً حضاريًا لا مجرد موضوع للحماية، فالأمن الهوياتي عند ابن نبي لا يقتصر على منع الذوبان أو التفكك، بل يرتبط بإعادة إنتاج المعنى الحضاري، وتحرير الوعي من التبعية، وهو ما يمنحه طابعًا تحرريًا ونقديًا يتجاوز التصورات الغربية التي غالبًا ما تفصل بين الأمن والقيم، ومن ثمّ فإنّ مفهوم الأمن الهوياتي في فكر ابن نبي لا يُفهم إلا في إطار مشروع نهضوي شامل؛ حيث تصبح الهوية مصدرًا للفعل التاريخي لا مجرد حقل للصراع أو الدفاع.

لقد كان الاستعمار الغربي على وعي تام بهذه المعادلة، فاستهدف في المقام الأول تدمير البنى الرمزية والقيمية للمجتمعات الإسلامية والعربية قبل أن يفرض سيطرته العسكرية؛ إذ أدرك أن إضعاف منظومة القيم يُفضي إلى تآكل المناعة الحضارية؛ مما يتيح له اختراق المجتمع من الداخل عبر ما يمكن تسميته بـ«الاستعمار الثقافي والمعرفي»، ومن هنا نفهم كيف تحوّلت مشاريع التغريب وحملات التنصير في القرنين التاسع عشر والعشرين إلى أدوات لطمس الهوية وخلخلة الأسس الأخلاقية التي تقوم عليها الشخصية الإسلامية.

وقد حدّر مالك بن نبي في «شروط النهضة» من هذه الظاهرة حين أشار إلى أنّ الاستعمار لا يُنتج تخلقًا فحسب، بل يعيش ويتغذى على «القابلية للاستعمار»، أي على حالة الضعف الداخلي التي تجعل المجتمع مهيبًا لتلقي الهيمنة، وهذه القابلية تنشأ - في جوهرها - من خللٍ في المنظومة القيمية، ومن انفصال المجتمع عن رسالته التاريخية، فالاستعمار بحسب ابن نبي لا يدخل أرضًا إلا بعد أن يخترق وجدانها، ولا يستمر إلا بقدر ما ينجح في تشويه وعيها بذاتها وبقيمها.

يُفهم الأمن الهوياتي في فكر مالك بن نبي بوصفه شرطًا حضاريًا سابقًا على الأمن السياسي؛ إذ لا يقتصر على حماية الخصوصية الثقافية، بل يتصل بإعادة بناء الوعي الجمعي وتحرير الإنسان من القابلية للاستلاب الحضاري، فالهوية عنده ليست معطى ثابتًا، بل منظومة قيمية حية، تضمن استمرارية المعنى التاريخي للمجتمع، ومن ثمّ تُشكّل أساسًا لأمنه العميق.

### 3.3. من الاستقرار المؤسسي إلى المعنى الحضاري: جدلية

#### الأمن السياسي والأمن الهوياتي في المشروع النهضوي

وعليه، فإنّ إعادة بناء الأمن الهوياتي والسياسي تُمثّل الخطوة الأولى في أي مشروع نهضوي يروم تجاوز التبعية الحضارية، واستعادة

إنّ مقولة: «النهضة لا تُبنى إلا في ظل سياسة راشدة» تعبّر عن حقيقة بنيوية في علاقة الأمن بالنهضة؛ إذ لا يمكن تصور مشروع حضاري من دون أمن سياسي يضمن الاستقرار والعدالة والمشاركة، فالسياسة الرشيدة تمثّل شرطًا سابقًا لكل عملية تحول حضاري؛ لأنها تُنتج بيئة من الاستقرار المؤسسي الذي يسمح بتفعيل الطاقات، وتوجيه رأس المال الاجتماعي والفكري نحو التنمية والابتكار، وفي المقابل فإن غياب هذا الاستقرار يؤدي إلى هشاشة البنية النهضوية وانهيار منظوماتها المعرفية والأخلاقية.

وقد أدرك مالك بن نبي هذه الحقيقة حين أكد أن النهضة لا تنشأ إلا في ظل نظام سياسي وأخلاقي يُعبّر عن القيم الأصيلة للمجتمع، ويرتكز على التوازن بين السلطة والمسؤولية (ابن نبي، 1991)، يرى ابن نبي أنّ السياسة حين تُمارس ضمن ضوابط أخلاقية مستمدة من التعاليم الإسلامية تتحوّل إلى رافعة حضارية تُسهم في ترشيد السلطة، وتنظيم الفعل الاجتماعي على أسس العدالة والفضيلة، ومن ثمّ فإنّ الأمن السياسي ليس مجرد غياب للفوضى أو النزاعات، بل هو حالة من الانسجام القيمي والمؤسسي بين الحاكم والمحكوم، تتيح للأمة أن تعبّر عن ذاتها التاريخية والحضارية في توازن وتكامل.

### 3.2. الأمن الهوياتي: من المناعة الثقافية إلى شرط المعنى الحضاري

في السياق ذاته، يشكّل الأمن الهوياتي بعدًا لا يقل أهمية عن الأمن السياسي؛ إذ يُعدّ بمثابة «المناعة الثقافية» للمجتمع في مواجهة محاولات الطمس والتغريب، فالهوية هي الإطار المرجعي الذي يحدّد من نحن وكيف نفكر وبأي منظومة قيم نعيش، وحين تضعف الهوية تتآكل مقومات النهضة من داخلها؛ لأنّ النهضة في جوهرها هي فعل استعادة للذات واستنهاض للوعي الجمعي.

وكما بيّنت الأستاذة أوّسن سمية فإنّ الأمن الهوياتي يعني «تحصين هوية المجتمع من كل ما من شأنه أن يهدد أو يخل بها باعتبارها النظام الذي يسير به وعليه المجتمع، وتبعًا لذلك؛ فإنه يمكن تشبيه الأمن الهوياتي بنظام المناعة الذي يصد كل عوامل التخريب التي يكون مصدرها داخليًا أو خارجيًا». (أوّسن، 2016)، وهو بهذا المعنى يشبه جهاز المناعة الذي يحمي الجسد من العوامل المرضية، سواء أتت من الداخل أو من الخارج.

وإذا كان مفهوم الأمن الهوياتي في فكر مالك بن نبي ينطلق من مركزية القيم والهوية في بناء المجتمع الحضاري، فإن هذا التصور يلتقي - جزئيًا - مع ما قدّمته مدرسة كوبنهاغن في إطار مفهوم «الأمن المجتمعي» (Societal Security)، كما بلوره باري بوزان وأولي ويفر، حيث يُعرّف الأمن المجتمعي بوصفه قدرة المجتمع على الحفاظ على



الأخر، وتحديد الاتجاه العام للحضارة، وعليه يُشكّل الأمن الفكري - في عمقه الفلسفي - عملية تحصين للعقل الجمعي من عوامل الانحراف والتشويه والتبعية التي تفقده القدرة على الإبداع والتجديد.

يقدم جميل بن عبيد القرارة في هذا السياق تصورًا ثريًا للأمن الفكري ينهض على دالتين تكامليتين، فالدلالة الأولى تركز على حماية الفكر من كل ما من شأنه أن يشوّش على صفائه، أو يدفعه نحو الانحراف عن مساره القويم؛ إذ يُعدُّ الفكر النقيّ ضمانًا لاستقامة المجتمع وحفظ ضروراته؛ لأنه حين يفسد الفكر يفسد السلوك، وتختل منظومة القيم، ويشير إلى أنّ الفكر متى فقد وعيه الأخلاقي ووظيفته التوجيهية يتحوّل إلى أداة تخريب تهدد مصالح الأمة واستقرارها، أما الدلالة الثانية فتتصل بالجانب البنائي والإيجابي للأمن الفكري؛ إذ يراه منظومةً من المفاهيم والمعتقدات والقيم الثقافية التي تُشجّع الطمأنينة الفكرية، وتنتشر السكينة في المجتمع، وتقيه من دوافع التطرف والعنف والجريمة والإرهاب، فالأمن الفكري - في بعده القيمي - لا يقتصر على صدّ الأخطار فحسب، بل يتجاوزها إلى غرس مفاهيم التوازن والاعتدال والوعي النقدي في العقل الجمعي، بما يضمن سلامة الفكر واستقرار المجتمع (الفقي، 1430). وفي هذا الإطار نجد أنّ ابن نبي قد تنبّه بعمق إلى الدور المحوري للفكر في معادلة النهضة، إذ يرى أنّ الحضارة لا يمكن أن تقوم إلا على أساس من التفكير السليم، وأنّ أي نهضة حقيقية مشروطة بوجود أسلوب تفكير يوجّه طاقات الإنسان نحو الفعل البناء، فالفكر ليس ترفًا ذهنيًا، بل هو آلية وجودية تحدد موقع الإنسان في التاريخ، وهو في الآن ذاته أداة تحرّر من القابلية للاستعمار؛ لأنّ المجتمع المستعمر هو مجتمع خاضع على مستوى الفكر قبل أن يُستعمر على مستوى الجغرافيا.

ومن هذا المنطلق، يجعل ابن نبي الثقافة أحد المداخل المركزية في مشروعه النهضوي، فيعرّفها بأنها «مجموعة من الصفات الخلقية، والقيم الاجتماعية التي يلقاها الفرد منذ ولادته كرأس مال أولي في الوسط الذي ولد فيه، والثقافة على هذا هي المحيط الذي يُشكّل فيه الفرد طباعه وشخصيته»، كما أنها «المحيط الذي يعكس حضارة معينة، والذي يتحرك في نطاق الإنسان وفلسفة الجماعة، أي معطيات الإنسان ومعطيات المجتمع». (ابن نبي، د. ت. ن)، هذا التعريف يكشف عن إدراك عميق للعلاقة بين الثقافة والأمن الفكري؛ إذ تُعدُّ الثقافة المحيط الحيوي الذي تتكون فيه مناعة المجتمع ضد عوامل الانهيار، وهي الإطار الذي تنمو فيه القيم والرموز والمعاني التي تحافظ على تماسك الجماعة، فكل تهديد للثقافة هو في جوهره تهديد للأمن الفكري، وكل خلل في الفكر ينعكس مباشرة على البنية الحضارية للأمة.

الفاعلية التاريخية، فالهويّة ليست ماضيًا يُستعاد، بل منظومة حية تتطور مع الزمن، وتتكيّف مع التحولات دون أن تفقد جوهرها، كما أن السياسة حين تستمد شرعيتها من الهويّة والقيم تصبح أداة بناء لا أداة تسلط، وتحوّل الدولة إلى فضاء حضاري يحتضن الإنسان ويدفعه نحو الإبداع والمشاركة في صنع المستقبل.

إنّ العلاقة بين الأمن والنهضة هنا ليست علاقة عرضية أو ظرفية، بل هي علاقة تأسيسية تقوم على التفاعل المتبادل بين السياسة والأخلاق، بين الهويّة والمصلحة، بين الذات والآخر، فالأمن السياسي يمنح المشروع النهضوي شرط الاستمرار، بينما يمنحه الأمن الهوياتي شرط المعنى، وبدون المعنيين معًا تتحوّل النهضة إلى حركة ميكانيكية بلا روح أو إلى طموح فكري بلا مؤسسات؛ ولذلك يمكن القول بأنّ ابن نبي وضع لبنات ما يمكن تسميته بالأمن النهضوي، وهو أمن يستند إلى التكامل بين العقل والقيمة، والسياسة والرسالة، والسلطة والمعرفة، بما يجعل منه إطارًا فلسفيًا لفهم شروط النهوض الحضاري في عالم تتسارع فيه التهديدات والتحولات.

تأسيسًا على ما سبق، يتبيّن أن الأمن السياسي والأمن الهوياتي في فكر مالك بن نبي لا يشكّلان مجالين منفصلين، بل يقومان في علاقة جدلية تجعل من الأمن شرطًا بنيويًا للنهضة، ومن النهضة أفقًا معياريًا لإعادة تعريف الأمن. فالأمن السياسي يوفّر الاستقرار المؤسسي اللازم للفعل النهضوي، بينما يمنح الأمن الهوياتي المشروع الحضاري معناه وشرعيته، ودون هذا التكامل تتحوّل النهضة إلى ممارسة تقنية بلا روح، أو إلى خطاب قيمي بلا قدرة على التحقق، وعليه يقمّم فكر ابن نبي نموذجًا مبكرًا للأمن الحضاري، يتجاوز منطق الضبط والسيطرة نحو بناء الإنسان والوعي والمجتمع.

ويتقاطع هذا التصور مع منطق الدراسات الأمنيّة النقدية، ولا سيما مقارنة الأمن المجتمعي عند باري بوزان، التي تؤكد أن استقرار الدولة مرهون بحماية الهويّة والقيم الأساسية للمجتمع، غير أن إسهام مالك بن نبي يتجاوز هذا الإطار الوظيفي نحو تصور حضاري يربط الأمن بالنهضة بوصفها مشروعًا أخلاقيًا وتاريخيًا.

#### 4. الأمن الفكري: قراءة نقدية في جدلية الوعي والنهضة الحضارية

في خصمّ النقاش حول الأمن النهضوي بوصفه أحد الأبعاد الجوهرية في منظومة الأمن الشامل، تتجلى أهمية الأمن الفكري كحجر زاوية في بناء المشروع الحضاري والنهضوي للأمم، فليس من المبالغة القول بأنّ النهضة في جوهرها فعلٌ فكريّ قبل أن تكون حركة مادية، إذ تُبنى على منظومات فكرية متماسكة قادرة على استيعاب الذات وفهم



من هيمنة الخطاب الأمني الغربي، أي ضرورة إعادة تعريف الأمن؛ انطلاقاً من السياقات الحضارية الخاصة بالمجتمعات غير الغربية، فهو بذلك لا يكتفي بإعادة هندسة المفهوم داخل الإطار الإسلامي، بل يسعى إلى تحرير مفهوم الأمن نفسه من التمرکز الغربي، ليصبح مشروعاً معرفياً ذاتياً يُعبّر عن حاجات الأمة في صون فكرها وثقافتها ومقوماتها الحضارية.

ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار الأمن الفكري عند مالك بن نبي جسراً نقدياً يصل بين المشروع النهضوي الإسلامي والمقاربات المعاصرة في الدراسات الأمنية النقدية، فهو لا يكتفي بتحسين الفكر من الانحراف، بل يسعى إلى إعادة بناء وعي الأمة على أسس من الاستقلال المعرفي والمناخ الثقافي والفاعلية الحضارية، وهي ذات المبادئ التي تُشكّل جوهر التحولات الحديثة في علم الأمن النقدي؛ حيث لم يعد الأمن مجرد حماية من خطر، بل أصبح بناءً للقدرة على الحياة والازدهار في عالم متغير.

## 5. الأمن الديني في الفكر النهضوي: الأسس القيمية والوظيفة الحضارية

يحتل الأمن الديني موقعاً مركزياً في بنية الفكر النهضوي بوصفه الإطار الضامن لتوازن المجتمع القيمي والروحي، والأساس الذي تُبنى عليه معادلة الاستقرار والنهضة معاً، فالدين في جوهره ليس مجرد عقيدة تعبدية، بل منظومة فكرية وأخلاقية تنظّم علاقة الإنسان بذاته ومجتمع وخالقه، وتحدّد اتجاهه في مسار التاريخ، ومن هنا يُعدّ الأمن الديني البوابة الأولى لحماية الوعي من الانحراف وتأمين الفضاء الحضاري من التفكك، بما يجعله الركيزة الأعمق في مشروع البناء الحضاري والنهضوي للأمة.

يُعدّ الدين في الفكر الإسلامي عامّة، وفي التصور الحضاري النهضوي خاصةً الركيزة الأولى لأي مشروع مجتمعي، يسعى إلى إعادة بناء الإنسان وتوجيه مسار الحضارة، فهو ليس مجرد منظومة عقائدية أو شعائرية، بل هو نظام قيمي شامل ينظّم علاقة الإنسان بخالقه، ويؤطر سلوكه ضمن الجماعة، ويحدّد مسار العمران الإنساني في أبعاده الروحية والمادية معاً، وعليه فإنّ الحديث عن الأمن النهضوي في فكر بن نبي يستوجب بالضرورة استحضار البعد الديني باعتباره المكوّن المؤسّس للمعادلة الحضارية، والمصدر الذي تنبثق منه الضوابط الأخلاقية والتشريعية التي تضمن استقرار المجتمعات وتوازنها.

وفي هذا السياق، يبيّن الباحث ذويب العبد أنّ الأمن من المنظور الإسلامي ليس مجرد حالة من غياب الخوف أو التهديد، بل هو

ويرى ابن نبي كذلك أنّ الأفكار ليست مجرد نتاج عقلي، بل هي قوة اجتماعية فعّالة تؤثر في حركة التاريخ. فالحضارة في نظره «جملة العوامل المعنوية والمادية التي تتيح لمجتمع ما أن يوفّر لكل فرد من أعضائه جميع الضمانات الاجتماعية اللازمة لتقدمه» (ابن نبي، 1997)، وعلى هذا الأساس، تُعدّ الأفكار وقود النهضة ومصدر طاقتها المعنوية وأداة توجيهها الأخلاقية، فإذا ما أصابها الضعف أو التبعية تفكّكت أركان المشروع النهضوي وفقد المجتمع بوصلته الفكرية.

انطلاقاً من هذا الوعي، يمكن القول بأنّ الأمن الفكري يُمثّل الأساس البنوي لبقية أبعاد الأمن الشامل، فهو الذي يوفّر الإطار المفهومي والقيمي الذي تتأسّس عليه بقية صور الأمن: السياسي، الاجتماعي، الثقافي، الهوياتي، فحين يُصان الفكر من التبعية والتشويه يُصان الوعي، وحين يُصان الوعي تُصان الهوية، ومن ثمّ تتماسك الأمة في وجه محاولات الاختراق الحضاري والفكري التي تمارسها قوى الاستعمار القديم والجديد.

وبناءً على ذلك، فإنّ فكر مالك بن نبي يقدّم نموذجاً راقياً في الربط بين الأمن الفكري والنهضة الحضارية؛ إذ يجعل من الفكر منطقة العبور بين التخلف والتحرر، وبين الانحطاط والنهوض، فالأمن الفكري عنده ليس مجرد آلية دفاعية، بل هو مشروع تحسين حضاري، يهدف إلى بناء إنسان متوازن فكرياً وأخلاقياً وقادر على إنتاج المعرفة لا استهلاكها.

إنّ المقاربة التي يقدها ابن نبي للأمن الفكري تلتقي - على نحو لافت - مع ما طرحه الدراسات الأمنية النقدية من تحولات معرفية في فهم الأمن بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد، تتجاوز المنظور المادي والعسكري التقليدي، فبينما ركّزت المقاربات الكلاسيكية على الأمن كوظيفة للدولة ومفهوم مرتبط بحماية السيادة من التهديد الخارجي، انتقلت المقاربات النقدية إلى النظر في الأمن باعتباره بناءً اجتماعياً وقيماً تتحدّد ملامحه داخل البنية الفكرية والثقافية للمجتمعات.

وهذا التحول المفهومي يجعل من الأمن الفكري كما صاغه ابن نبي أحد أركان الأمن الإنساني والحضاري في الفكر المعاصر، فتصوره للأفكار بوصفها قوة محرّكة للتاريخ يقابل ما يسميه باري بوزان وجون ويفر بالتوسع القطاعي للأمن الذي يشمل المجالين الثقافي والمجتمعي بوصفهما فضاءين للهوية والقيم والوعي الجمعي، ومن هذا المنظور يمكن القول: إن ابن نبي قد سبق بعمق فلسفة التحولات النقدية اللاحقة في الدراسات الأمنية التي جعلت من الإنسان والهوية نقطة ارتكاز جديدة لفهم الأمن.

كما أنّ إلحاح ابن نبي على تحرير الفكر من القابلية للاستعمار يُعبّر عن وعي مبكر بما تسميه الأدبيات النقدية الحديثة بالتحرر



على تعبئة طاقاتها المادية والمعنوية ضمن مشروع تاريخي متكامل، والفكرة الدينية في نظره هي المحرك الذي يحدث الانسجام بين عناصر الوجود الثلاثة، ويمنحها معناها ووظيفتها، وبدونها يصبح الإنسان عاجزاً عن استثمار الزمن والتراب في البناء الحضاري، لأنَّ فقدان المعنى يقود بالضرورة إلى فقدان الفعل.

ومن ثمَّ، فإنَّ الأمن الديني يشكّل في فلسفة النهضة الإسلامية الضمانة العليا لاستمرار المشروع الحضاري؛ لأنه يوفر الإطار القيمي الذي يوجّه السلوك الفردي والجماعي، ويحافظ على مناعة الأمة ضد الاختراق الثقافي والفكري، فالحضارة الإسلامية التاريخية لم تُبنَ على التفوق العسكري، أو التوسع المادي، بل على التمسك بالتعاليم القرآنية التي جعلت من القرآن دستور حياة صالحاً لكل زمان ومكان، لأنه يُوفّر نموذجاً للعيش المتوازن بين الروح والمادة، وبين الفرد والمجتمع، وبين الإنسان والكون.

وبالمنظور النقدي المعاصر، يمكن القول: إنَّ فكر ابن نبي في هذا السياق يتقاطع مع المقاربات الحديثة في الدراسات الأمنية النقدية التي تسعى إلى إعادة تعريف الأمن باعتباره بناءً قيميًا وثقافيًا لا مجرد وظيفة عسكرية أو سياسية، فالأمن الديني كما تصوّره ابن نبي يمثل بعداً إنسانياً حضارياً يتجاوز فكرة الردع والسيطرة نحو فكرة التمكين والتحصين، أي نحو بناء القدرة الذاتية للأمة على الاستمرار والتجدد، وهو بهذا المعنى يعبر عن أمن وجودي يضمن بقاء الهوية الثقافية والدينية في وجه التهديدات المادية والمعنوية التي تفرضها العولمة ومظاهر الاستلاب الحضاري.

إنَّ الدين في هذا الإطار ليس مجرد عقيدة روحانية، بل هو بنية معرفية وأمنية تؤسس لتوازن المجتمع وتضمن حيويته، وتعدُّ حجر الأساس في مشروع الأمن النهضوي الشامل، فكما لا تُبنى الحضارة على الخوف، أو الفوضى لا يمكن أن تُبنى على فراغ قيمي، ومن ثمَّ فإنَّ الأمن الديني يشكّل اللبنة الأولى في صرح الأمن الشامل، لأنه يحرس المعنى ويحفظ القيم ويصون مقاصد الوجود الإنساني.

## 6. الأمن التاريخي ومعادلة النهضة: آفاق فلسفية لاستعادة الوعي الحضاري

يحتلُّ الوعي بالتاريخ مكانة مركزية في معادلة البناء الحضاري؛ إذ لا يمكن لأي أمة أن تحقق تقدّمها أو تنهض بمعزل عن فهم دقيق لماضيها واستثمار إرثها الرمزي والثقافي في توجيه حاضرها ومستقبلها، فالتاريخ ليس مجرد سرد زمني للأحداث، بل هو الذاكرة الحية للأمة والمرآة التي تعكس هويتها عبر الزمن، والوعاء الذي تحفظ فيه التجارب والمعاني التي تغذي المشروع الحضاري وتؤسّس

حالة من السكينة الوجودية تبني على المساواة والعدل، وتترجم في سياسات وممارسات تُوجّه السلوك الإنساني نحو تحقيق مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفوس والعقل والعرض والمال، (ذويب، 2017)، فالأمن في جوهره هو تجسيد عملي للعدالة الإلهية؛ إذ يقوم على مبدأ التوازن بين الحقوق والواجبات، ويهدف إلى بناء إنسان متصالح مع ذاته ومجتمعه، متشبّع بقيم التسامح والإخاء والمسؤولية الأخلاقية.

ومن ثمَّ، فإنَّ الأمن الديني في الإسلام لا يُفهم فقط كضمان لحماية المعتقدات من الانحراف أو التهديد، بل كإطار شامل لتكوين الإنسان الصالح، القادر على تمثّل القيم العليا في سلوكه اليومي، إنَّ الدين في بنيته الإصلاحية يعمل على تطهير المجال الاجتماعي من مظاهر الانحلال، ويُعزّز الروابط الاجتماعية القائمة على العدل والمساواة، وبذلك يتحوّل إلى آلية استباقية لتحصين المجتمع من عوامل التفكك والاضطراب، وإلى قوة ناعمة، تضمن استمرارية النظام الأخلاقي والاجتماعي.

ومن هذا المنطلق، يؤكد ابن نبي أنّ أي نهضة حقيقية لا يمكن أن تقوم في فراغ روحي أو أخلاقي؛ لأنَّ الدين هو المبدأ المنظم للحياة والعامل الذي يربط بين الإنسان والغاية من وجوده، فالحضارة عند ابن نبي ليست مجرد نتاج تقني أو مادي، بل هي نتاج فكرة دينية تحوّل الطاقة الروحية للأمة إلى طاقة فاعلة في التاريخ، فحين يغيب الدين عن المعادلة تفقد الحضارة بوصلة التوجيه، وتحوّل أدواتها المادية إلى وسائل تدمير بدل البناء، ومن هنا يرى ابن نبي أن الدين هو «الروح التي تنفخ في المادة معناها» وهو القوة الداخلية التي تدفع الإنسان نحو تجاوز ذاته الفردية نحو الأفق الجماعي والحضاري.

لقد عبّر عن هذا الوعي عدد من المفكرين المسلمين الذين اعتبروا أن الفكرة الدينية هي الشرارة الأولى لكل نهضة؛ إذ تُعيد تشكيل الوعي الجمعي، وتُعيد ترتيب القيم وفق سلم حضاري جديد، فالدين يُمثّل أصل البناء الاجتماعي وأحد أهم أدوات الضبط الأخلاقي في الإسلام؛ حيث يقوم على مبادئ العدالة والمساواة والتشاور، وهي في مجملها أسس الحكم الراشد والنهضة السياسية والاجتماعية، والفكرة الدينية في نظر ابن نبي تبني العلاقات الاجتماعية، وتؤسس لمبادئ التطور الفعلي والإيجابي داخل المجتمع. (أبو بكر، 2010)، وبهذا المعنى فالدين لا يكتفي بدور توجيهي أو وعظي، بل يتحوّل إلى نظام معرفي قيمي يشكّل وعي المجتمع، ويمنحه القدرة على إنتاج حضارته الخاصة. ولعلَّ أعمق ما في فكر ابن نبي أنّه ربط بين الفكرة الدينية وديناميات النهضة عبر معادلته الشهيرة: الإنسان + التراب + الوقت؛ إذ يرى أن الحضارة لا تنشأ إلا حين تمتلك الأمة فكرة دينية قادرة



للقيم التي تُجَدِّد في كل مرحلة من مراحل التطور الحضاري، غير أنَّ هذا الاستدعاء للتاريخ لا يكون مثيرًا إلا إذا تمَّ من منظور نقدي يميِّز بين ما ينبغي الحفاظ عليه من الموروث، وما يجب تجاوزه، وهو ما يُشكِّل في حدِّ ذاته عملية تطهير حضاري تعيد توجيه الذاكرة نحو الإبداع لا التكرار.

ومن ثمَّ فإنَّ التاريخ مرتبطٌ بالثقافة، وهي الركن الأساسي له، فلا وجود لتاريخ دون ثقافةٍ بمعنى أدق، المجتمع الذي يفقد ثقافته يفقد تاريخه (ابن نبي، 1984)، أي إنَّ العلاقة بين التاريخ والثقافة علاقة عضوية لا انفصام فيها، فالثقافة هي الروح التي تنفخ الحياة في الجسد التاريخي للأمة، والتاريخ هو الوعاء الذي تحفظ فيه الثقافة ذاكرتها وتجاربها؛ ومن ثمَّ فإنَّ المجتمع الذي يفقد ثقافته يفقد بالضرورة تاريخه، لأنَّ الثقافة هي التي تمنح الأحداث معناها، وتربط الماضي بالحاضر في سلسلة من التراكمات الهادفة، فالثقافة ليست مجرد إنتاج فكري، بل هي آلية لصون التاريخ من التبدد والنسيان، وهي التي تجعل من الذاكرة الجماعية أداةً للتماسك لا أداةً للانقسام. وانطلاقًا من هذه الرؤية، يمكن فهم الأمن التاريخي بوصفه بُعدًا أساسيًا في الهندسة الأمنية للمجتمعات؛ إذ يقوم على صون الذاكرة الجماعية من التشويه، وحماية الرموز والمعاني التي تُشكِّل هوية الأمة، فهو لا يعني فقط حماية الآثار أو الأحداث؛ بل يشمل كذلك حماية الوعي التاريخي من التزييف والتأويل الأيديولوجي الذي تمارسه قوى الاستعمار القديم والجديد في سعيها لإعادة كتابة التاريخ بما يخدم منطق الهيمنة، إنَّ الوعي بالتاريخ من هذا المنظور يصبح شرطًا للأمن المعرفي والحضاري؛ لأنَّ فقدان التاريخ هو فقدان للهوية وللاتجاه في مسار الزمن.

وفي هذا الإطار يمكن القول: إنَّ الأمن التاريخي يُشكِّل في المشروع النهضوي الإسلامي متغيِّرًا مستقلًا، في حين تُمثِّل الحضارة متغيِّرًا تابعًا له؛ إذ كلما تمكَّنت الأمة من تأمين ذاكرتها وصون موروثها الثقافي ازدادت قدرتها على إنتاج حضارة متوازنة ومستقلة، أما إذا طغت العوامل السلبية، أو خضعت الذاكرة للتشويه والنسيان، فإنَّ المعادلة تنقلب، ويغدو التاريخ عبئًا بدلًا من أن يكون رصيدًا وتفقد النهضة توازنها الداخلي.

وعليه فإنَّ الأمن التاريخي لا ينفصل عن منظومة الأمن الشامل، بل يُعدُّ أحد أهم ركائزه، لأنه يؤمِّن استمرارية الهوية عبر الزمن، ويمنح المجتمعات القدرة على مواجهة التحديات الحضارية بثقة ووعي، فالتاريخ في جوهره ليس مجرد ماضٍ يُروى، بل هو حاضر متجدد يُعاد تأويله باستمرارٍ وفق حاجات النهضة ومتطلبات الوجود الإنساني في عالم متغير.

لشريعته. وعليه يتحوَّل الحفاظ على الإرث التاريخي الإيجابي إلى فعل إستراتيجي جوهري ضمن منظومة الأمن الشامل، ولا سيما ما يُعرف بالأمن التاريخي الذي يسعى إلى صون الذاكرة الجمعية من التشويه والنسيان، وحمايتها من محاولات الطمس أو إعادة تدوين التاريخ وفق أطر أيديولوجية خارجية، بما يضمن قدرة المجتمع على مواجهة الهيمنة الثقافية والفكرية.

ويُمثِّل هذا البعد التاريخي امتدادًا طبيعيًا للمحاور السابقة المتعلقة بالأمن الفكري والأمن الديني؛ إذ يوضح كيف أن استقرار الفكر والقيم الأخلاقية لا يكتمل إلا في سياق وعي تاريخي متين، يضمن استمرارية الهوية الحضارية، فالأمن التاريخي يعمل كرابط جوهري بين الذاكرة الثقافية والأمن الفكري، ويُؤسِّس لانطلاق عملية النهضة من خلال صون الأصالة مع قدرة المجتمع على التجديد والتكيف مع المستجدات المعاصرة، ومن ثمَّ يصبح استرداد الوعي التاريخي شرطًا أساسيًا لأي مشروع نهضوي، يسعى إلى بناء الذات الحضارية على أسسٍ متينة قادرة على التأثير الإيجابي في مختلف أبعاد الأمن الشامل: الفكري، الديني، الهوياتي، السياسي.

ومع ذلك، تُمثِّل التركة الاستعمارية عائقًا هيكليًا أمام استعادة المجتمعات لعافيتها الحضارية، فالإرث الاستعماري لم يخلف فقط أنماطًا من التبعية الاقتصادية والسياسية، بل خَلَفَ أيضًا تشوُّهات ثقافية وفكرية طالت بنية الوعي الجمعي؛ مما جعل عملية النهوض تصطدم بعوائق رمزية أكثر خطورة من التحديات المادية، ومن هذا المنطلق يصبح التحزُّر من آثار الاستعمار شرطًا أوليًا لبناء نهضة أصيلة قائمة على أسس معرفية وثقافية مستقلة، تستمد شرعيتها من الذات الحضارية للأمة لا من النماذج المستوردة.

إنَّ الأمن التاريخي بهذا المعنى ليس مجرد حماية للتاريخ كأحداث ماضية، بل هو صيانة للوعي الجمعي وتحصين للذاكرة الثقافية ضد أي محاولات لتشويهها، أو إعادة صياغتها بما يخدم مصالح خارجية، إنَّ التاريخ والثقافة متشابكان عضوياً؛ فالذاكرة الجمعية هي التي تمنح الماضي معناه، وتربط بينه وبين الحاضر والمستقبل، والثقافة هي الآلية التي تصون هذا الترابط، وتجعله أساسًا للتطور الحضاري، وعليه يُشكِّل الأمن التاريخي عنصرًا إستراتيجيًا يضمن استمرار الهوية المجتمعية وفاعلية النهضة في مواجهة التحديات المعاصرة.

وفي هذا الإطار فإنَّ الأجيال في مجتمعاتها الإسلامية عاشت على رصيد تاريخي ثقافي موروث من الأجيال السابقة (ابن نبي، 1991)، وأنَّ هذا الإرث إذا أُحسن توظيفه يُشكِّل قاعدة متينة للحفاظ على المقومات الثقافية الإيجابية للمجتمع، فالتاريخ في نظره ليس ماضيًا منتهيًا، بل هو كيان حيٌّ يُستحضر بوصفه مصدرًا للمعنى ومخزونًا



المصالح الاقتصادية، وهو جزء من منظومة أمنية متكاملة، يشملها مفهوم الأمن البشري الذي يقصد منه التحرر من الخوف والحاجة» (شعيب، 2016)، ويتضح من هذا التعريف أن الأمن الاقتصادي ينسجم عضوياً مع بقية أبعاد الأمن؛ إذ لا يمكن تحقيق الأمن الفكري أو الديني في غياب أسس اقتصادية متينة تضمن الكفاف، وتقلل من البطالة، وتحقق العدالة في توزيع الموارد.

ويشير الدكتور الحارثي إلى الربط بين الأمن الاقتصادي والأمن الفكري من منظور ديني، مستنداً إلى قوله تعالى: { فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ (4) } (سورة قريش، الآيتان 03 و04)؛ حيث يُعبرُ الإطعام من الجوع عن الأمن الاقتصادي، في حين يشير الأمن من الخوف إلى الأمن الفكري (الحارثي، 2016)، ومن هذا المنظور، يصبح الأمن الاقتصادي حجر الزاوية الذي يضمن استمرار الأمن الشامل؛ إذ يُوجد الظروف الملائمة لتحقيق استقرار الفكر، وتعزيز القدرة على الإبداع والإنتاج.

ومن ذلك فإن أهم الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن الاقتصادي من

المنظور الإسلامي تكمن في (شعيب، 2016):

- تأسيس اقتصاد إسلامي قوي وفعال.
- الاهتمام بالمشاريع التنموية، ومكافحة الفقر.
- محاربة البطالة.
- استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة.
- تحقيق العدالة في التوزيع.
- التخطيط والمتابعة الجيدة في التنفيذ.

فهذه الركائز ليست مجرد إجراءات إدارية، أو خطوات شكلية يتم تنفيذها على الورق، بل تُمثّل مقومات إستراتيجية متكاملة، تُعنى بصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن توازن المجتمع واستقراره، فهي تُشكّل الأسس التي من خلالها يمكن للمجتمع أن يواجه التحديات الحضارية المعقّدة، بما في ذلك الضغوط الداخلية والخارجية التي قد تهدد وحدته وهويته الثقافية.

كما أنها تتيح للأمة استثمار مواردها الطبيعية والبشرية بشكل رشيد، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي ينعكس إيجاباً على مستويات الرفاهية والمعيشة لجميع فئات المجتمع، إضافة إلى ذلك فإن هذه الركائز تعمل على تعزيز قدرة الدولة على حماية مصالحها الإستراتيجية، وصون مكتسباتها الحضارية من التدهور أو التبدد، ومن ثمّ فإن اعتماد هذه الأسس باعتبارها عناصر محورية للأمن الاقتصادي يضمن للمجتمع قدرة مستمرة على الابتكار والإنتاج والنمو، وهو ما يُعدُّ شرطاً سابقاً لبناء نهضة شاملة ومستدامة.

ومن هذا المنطلق، يتضح أن البعد الاقتصادي لا يمكن استبعاده

## 7. الأمن الاقتصادي ركيزة إستراتيجية لاستدامة المشروع الحضاري

يُشكّل الأمن الاقتصادي أحد الأعمدة الجوهرية في معادلة النهضة الحضارية؛ حيث يرتبط بشكل مباشر باستقرار المجتمع وتقدمه الشامل، فالالاقتصاد ليس مجرد أداة لتوفير الموارد، أو تحسين مستويات المعيشة، بل هو عامل تمكيني يربط بين التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي والفكري والثقافي، ومن ثمّ يصبح توجيه الموارد وإدارة رأس المال بما يخدم المصالح الإستراتيجية للأمة شرطاً أساسياً لتعزيز قدرة المجتمع على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وصون مقوماته الحضارية، إن فهم البعد الاقتصادي ضمن منظومة الأمن الشامل يُمكن من صياغة سياسات متكاملة، تجمع بين تحقيق العدالة الاجتماعية، وتمكين الأفراد من الإبداع والإنتاج وإطلاق طاقات المجتمع نحو بناء حضارة قوية ومستدامة، تعكس أصالة التاريخ والوعي الوطني مع القدرة على التجديد والتكيف مع التحولات المعاصرة.

إن مركزية الاقتصاد تتجلى في دوره الوظيفي الإستراتيجي؛ إذ يوفّر البنية التحتية للمجتمع؛ ليتحول إلى بيئة صناعية وإبداعية قادرة على تحقيق الانطلاق الحضاري، فالعمل والإنتاج ليسا مجرد نشاطين ماديين، بل هما أساسيات العملية النهضوية التي تُشكّل عناصرها الروحية والمادية معاً، ففي التاريخ الإسلامي على سبيل المثال أسس المسلمون في المدينة المنورة أول ساحة للعمل والإنتاج ضمن مشروع تشييد المسجد النبوي، وهو نموذج عملي يوضح كيف يرتبط النشاط الاقتصادي بالبناء الحضاري والاجتماعي، ومن هنا يتضح أن تأسيس الأمن الاقتصادي يجب أن يقوم على تخطيط منهجي يضمن استقرار الموارد، ويحفّز المبادرات التنموية ويهيئ الظروف الملائمة للنهوض الحضاري الشامل (ابن نبي، د. ت. ن).

وفي هذا الإطار، تُفسّر الصناعة على أنها تشمل جميع الفنون والمهن والقدرات البشرية، أي إن كل فرد في المجتمع الإسلامي مُلزم بأداء دوره الصناعي ضمن منظومة النهضة، بما يساهم في تطوير الذات، وتحصيل الرزق عبر الجهد والعمل الصالح، إن الإنتاج والعمل هما أداة أساسية لتحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع، وتعزيز القدرة الذاتية على المشاركة في البناء الحضاري، بما يضمن استدامة النهضة وصون مكتسباتها (ابن نبي، 1984).

وعليه وجب بالأساس التأكيد على البعد الاقتصادي في الأمن الذي يُعدُّ أحد أبرز الأبعاد الأُمّية حساسية؛ إذ يرى الدكتور محمد مصطفى شعيب أن الأمن الاقتصادي هو «البعد الاقتصادي للأمن الذي يهدف إلى توفير سبل التقدم والرفاهية للمواطن، وحماية



معادلات البناء النهضوي الحقيقي، ومن هنا يُمكن القول: إن أي مشروع نهضوي لا يأخذ الأمن بعين الاعتبار يفتقد الركيزة الأساسية لاستقرار حضارته وقدرته على مواجهة التحديات المعاصرة.

وتزداد حساسية العلاقة بين الأمن والنهضة مع تصاعد طبيعة التهديدات الحديثة، التي تؤثر مباشرة على مسارات البناء الاجتماعي للمجتمع، خاصةً عندما تستهدف الأمن المجتمعي، الذي يُعدُّ ركيزة ضمن الأبعاد الأمنيّة الحسّاسة، كما أكّد ذلك بوزان ورواد مدرسة كوبنهاغن، فالأمن المجتمعي ليس فقط حماية للأفراد والجماعات، بل هو آلية لضمان استمرارية القيم والممارسات الحضارية التي تؤسّس لاستقرار المجتمع وتقدمه.

وعليه، يصبح تبني رؤية شاملة للأمن ضمن مقومات النهضة ضرورة إستراتيجية؛ حيث يُركّز على دور الأمن كمتغير مستقل، يؤثّر بشكل مباشر على استدامة مقومات الحضارة؛ إذ يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار دور الفكر والإرادة الجمعية في صياغة سياسات وأطر مؤسسية تُعزّز الأمن الحضاري وتُكرّس قيم العدالة والمساواة والتشاركية التي تُشكّل الأسس الجوهرية لأي نهضة حقيقية، كما أشار إلى ذلك عدد من المفكرين البارزين الذين ركّزوا على مركزية البناء الأمني ضمن مشروع النهضة الإسلامية.

ويعتمد نجاح النهضة المستدامة على تطوير وعي الأفراد والجماعات؛ حيث يُشكّل إصلاح المنظومة الذهنية شرطاً أساسياً لتعزيز الأمن الفكري، الذي ينعكس بدوره على جميع أبعاد الأمن الأخرى، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، وهكذا يتحوّل الأمن من مجرد حالة حماية إلى آلية تمكينية لتعزيز قدرات المجتمع على الإبداع والإنتاج، وضمان توازن أبعاده الحضارية، بما يعزّز القدرة على مواجهة التحديات المعاصرة، واستثمار الفرص المتاحة لبناء نهضة شاملة ومستدامة.

وبذلك تجاوز الأمن في هذه الرؤية دوره التقليدي المتمثّل في الحماية من التهديدات والمخاطر المباشرة، ليصبح عنصرًا تمكينيًا حيويًا، يضمن قدرة الأمة على التقدم والتجدد في مختلف أبعاد الحياة، فهو يُوفّر البيئة المستقرة التي يحتاج إليها المجتمع لإطلاق طاقاته الإنتاجية والإبداعية، وتطوير مؤسساته الاقتصادية والثقافية والسياسية بما يضمن استدامة التنمية.

من جهة أخرى، يسهم الأمن في صون الهوية الحضارية للأمة وحفظ إرثها التاريخي والقيمي؛ مما يخلق توازنًا ديناميكيًا بين الأصالة والحداثة، ويمنح المجتمع القدرة على التكيف مع التحولات المعاصرة دون فقدان مقوماته الجوهرية، وعليه يتحوّل الأمن من مجرد حالة وقائية إلى إطار إستراتيجي شامل، يربط بين الاستقرار الداخلي والقدرة

من أي مشروع نهضوي يسعى إلى إعادة بناء الذات الحضارية، فالأمن الاقتصادي ليس مجرد أداة حماية، بل هو آلية تمكينية لإطلاق الطاقات الفردية والجماعية، وتعزيز القدرة على الإنتاج والابتكار وربط التنمية بالاستقرار الاجتماعي والثقافي والسياسي، وبهذا المعنى فإن الاقتصاد يُشكّل أحد الأعمدة الأساسية لمعادلة النهضة، ومكوّنًا محوريًا ضمن منظومة الأمن الشامل التي ترتبط فيها جميع الأبعاد بعضها ببعض في شبكة متكاملة من الضوابط والمؤشرات الإستراتيجية.

## 8. الأمن وتمكين النهضة: مقاربة شاملة لاستدامة الحضارة وتطورها

استكمالاً لما تناولته المحاور السابقة من تحليل للأبعاد الحيوية للأمن في سياق النهضة الحضارية، يتضح أن الأمن لا يقتصر على كونه حالة من الحماية والمراقبة فحسب، بل يُشكّل عنصرًا جوهريًا يربط بين مختلف مقومات البناء الحضاري، فقد تناولنا في المحاور السابقة دور الأمن التاريخي في صون الذاكرة الثقافية، وضمان استمرارية الهوية، ودور الأمن الاقتصادي في تمكين المجتمع من استثمار موارده واستدامة التنمية، بالإضافة إلى أهمية الأمن الفكري والديني في تعزيز القيم والمعايير الأخلاقية التي تُشكّل دعائم المشروع النهضوي.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن البعد الأمني يُمثّل الرابط العضوي بين هذه الأبعاد، ويضمن تكاملها وتفاعلها في معادلة النهضة الشاملة، فهو ليس مجرد أداة صيانة، بل إطار إستراتيجي يضمن استمرارية الهوية الحضارية، ويُعزّز قدرة المجتمع على التكيف مع التحديات المعاصرة، سواء أكانت داخلية أم خارجية، إن تداخل كل المستويات الثقافية والتاريخية والدينية والاقتصادية والسياسية تحت مظلة الأمن يجعل من الأخير عاملاً تمكينيًا يحافظ على استقرار البناء النهضوي، ويحفّز على استمراريته وتطوره.

وهكذا، يُشكّل هذا المحور امتدادًا طبيعيًا للمحاور السابقة؛ إذ يقَدّم رؤية مستقبلية تربط بين الأمن والنهضة كمعادلة متكاملة، تعكس العلاقة العضوية بين حفظ مقومات المجتمع الحضاري، وتعزيز قدرة الأمة على مواجهة التحديات وبناء نهضة مستدامة قائمة على الأصالة، مع مراعاة متطلبات العصر والتحوّلات المستمرة.

ويُعدُّ فهم طبيعة العلاقة بين الأمن والنهضة أحد العناصر الجوهرية لفهم مسارات البناء الحضاري المستدام؛ إذ تتداخل فيه كل المستويات الثقافية والتاريخية والدينية والاقتصادية والسياسية ضمن إطار يحافظ على البعد الأمني لكل هذه السياقات، فالأمن ليس مجرد أداة لحماية المجتمع من التهديدات بل يُشكّل عاملاً حيويًا يمنح المتغيرات الأخرى الحركية، ويضمن الوظائف الضرورية للحفاظ على



كما أظهرت الدراسة ما يأتي:

- يُشكّل الأمن السياسي الركيزة الأساسية لاستقرار المؤسسات والهيكل الإداري للدولة، فهو يضمن حسن سير العمليات المؤسساتية واستقلالية اتخاذ القرار؛ مما يتيح للفعل النهضوي أن يتفاعل ضمن بيئة مستقرة وفاعلة.
  - يمنح الأمن الهوياتي المشروع النهضوي المعنى والشرعية؛ إذ يحمي هوية المجتمع من الانحرافات الثقافية والفكرية، ويُعزّز المناعة الحضارية ضد محاولات التغريب أو التبعية الثقافية؛ ما يجعل النهضة عملية قائمة على وعي ذاتي وجمعي.
  - يُمثّل الأمن الفكري قاعدة أساسية لبقية الأبعاد الأمتية، فهو يساهم في بناء وعي نقدي مستقل، يقي المجتمع من القابلية للاستعمار الثقافي والفكري، ويسمح للفكر بأن يتطوّر في إطار أصيل ومتجدد.
  - يُشكّل الأمن الديني الإطار القيمي والروحي للحفاظ على التماسك الاجتماعي واستدامة المشروع الحضاري؛ حيث يوجّه السلوك الفردي والجماعي وفق المبادئ الأخلاقية والقيم الدينية، ويؤكد أن النهضة لا يمكن أن تتحقق في فراغ أخلاقي أو فكري.
  - هناك تقاطع بين تصور مالك بن نبي ومقاربة الدراسات الأمتية النقدية التي تركّز على الإنسان والهوية والقيم؛ ما يعيد تعريف الأمن كعامل تمكيني للبناء الحضاري، وليس مجرد غطاء للدولة أو أداة للسيطرة العسكرية.
- أما على المستوى التطبيقي فتبرز نتائج الدراسة أهمية إعادة توجيه السياسات الأمتية في الدول العربية نحو مقاربة شاملة تدمج البعد الحضاري ضمن التخطيط الأمني، وذلك عبر:
- تطوير سياسات وإستراتيجيات أمتية شاملة، تراعي الأبعاد القيمية والفكرية والدينية، وليس فقط البعد العسكري أو السياسي.
  - الاستثمار في التربية والثقافة لتعزيز الهوية الوطنية والحضارية والمناعة الفكرية ضد مظاهر التبعية والاستلاب الثقافي.
  - دمج القيم الإسلامية والتقاليد الحضارية في إدارة السياسة العامة والمؤسسات، لضمان استدامة الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
  - اعتماد نهج متعدد المستويات في السياسات الأمتية، يربط بين الأمن السياسي والهوياتي والفكري والديني لضمان مشروع نهضوي متكامل ومستدام.

على الابتكار والتجديد، ويُعزّز من فاعلية السياسات النهضوية في تحقيق التنمية المستدامة، كما أنه يرشّخ فكرة أن النهضة الحقيقية لا تكتمل إلا إذا كانت مؤسسة على أبعاد متكاملة، تربط بين الأمن الفكري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ بما يعكس قدرة المجتمع على مواجهة التحديات المستقبلية بوعي وثقة، وفي هذا السياق يصبح الأمن عنصرًا محوريًا في معادلة النهضة الحضارية، ليس فقط لضمان البقاء، بل لتطوير قدرات الأمة على الإبداع والابتكار وإعادة صياغة حاضرها ومستقبلها وفق رؤية إستراتيجية شاملة.

وعليه، فإن دمج رؤية ابن نبي في الأطر النقدية للأمن يفتح أفقًا جديدًا لما يمكن تسميته بالأمن الحضاري النقدي، أي الأمن الذي يُعيد للإنسان مركزه في المعادلة، ويربط بين الفكر والهوية والثقافة كعناصر تأسيسية للنهضة، وهو ما يجعل من مشروع مالك بن نبي مرجعًا أصيلًا في بلورة مقاربة نقدية عربية-إسلامية لفهم الأمن، تقوم على تحرير العقل وإعادة بناء الوعي بوصفهما الشرطين الجوهريين لتحقيق النهضة الحضارية المنشودة.

## 9. خلاصة واستنتاجات

تُظهر هذه الدراسة أن العلاقة بين الأمن والنهضة في فكر مالك بن نبي ليست علاقة وظيفية أو ظرفية، بل علاقة بنيوية تأسيسية تجعل من الأمن شرطًا سابقًا وفاعلًا في بناء المشروع الحضاري واستدامته، فالأمن وفق هذا المنظور لا يُختزل في كونه آلية دفاعية أو أداة للضبط، بل يُعاد تعريفه بوصفه عنصرًا تمكينيًا يهيئ البيئة اللازمة لتفاعل القيم والأفكار والمؤسسات ضمن مسار نهضوي متكامل، ويبيّن التحليل أن اختلال أي بعد من أبعاد الأمن يفضي إلى هشاشة البناء النهضوي مهما توافرت الموارد المادية أو الخطط التقنية.

تقدم الدراسة عدة إسهامات معرفية ونظرية مهمة تتركّز في:

- إعادة تعريف الأمن لا بوصفه أداة للحماية أو ضبط الدولة فقط، بل كشرط بنيوي للنهضة الحضارية، يشمل الإنسان والمجتمع والدولة في منظومة متكاملة.
- دمج البعد القيمي والفكري والديني في تحليل الأمن، بما يعكس رؤية حضارية شاملة تختلف عن المقاربات التقليدية الغربية.
- تقديم نموذج تحليلي يربط الأمن السياسي والهوياتي والفكري والديني بعضها ببعض ضمن مشروع نهضوي متكامل، موفرًا إطارًا نقديًا لفهم الأمن كعامل بناء حضاري لا مجرد أداة ردع.



بهدف تطوير إطار نظري عملي، يساهم في وضع سياسات حضارية مستندة إلى قيم المجتمع وهويته. بهذه التوصيات، تصبح الدراسة لا تكتفي بتحليل العلاقة بين الأمن والنهضة في الفكر النهضوي، بل توفر خارطة عملية يمكن من خلالها تحويل التحليل النظري إلى أفعال مؤسسية وثقافية وفكرية تُعزِّز قدرة المجتمع على الصمود والتجدد.

### الإفصاح عن تضارب المصالح

يقر المؤلف أنه ليس هناك أي تضارب في المصالح لهذا البحث.

### الإفصاح عن تمويل البحث

يقر المؤلف بأن هذا البحث لم يتلقَ أي منحة مائيّة، من أي جهة تمويل في القطاعات الحكوميّة، أو التجاريّة، أو المؤسسات غير الربحية.

### المراجع

- القرآن الكريم سورة قريش. (الآيتان 03 و 04).
- جربية بن أحمد الحارثي. (2016). العلاقة بين الأمن الاقتصادي والأمن الفكري: مدخل إسلامي. مجلة الإستراتيجية والتنمية، 6 (10).
- جيلالي أبو بكر. (2010). البناء الحضاري عند مالك بن نبي. الجزائر: دار المعرفة.
- سمية أوشن. (2016). العولمة والأمن الهوياتي. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (9).
- العبد ذويب. (2017). مفهوم الأمن في الفكر الديني: دراسة لأبعاد الأمن الإنساني في الإسلام. مجلة الدراسات القانونية والسياسية، 1 (50).
- الفيقي، إبراهيم (2009) الأمن الفكري: المفهوم - التطورات - الإشكالات. الملتقى الوطني الأول للأمن الفكري: المفاهيم والتحديات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- مالك بن نبي. (1984). مشكلة الثقافة (الإصدار 4). (عبد الصبور شاهين، المترجمون) دمشق: دار الفكر.
- مالك بن نبي. (1991). دور المسلم ورسالته في الثلث الأخير من القرن العشرين. دمشق: دار الفكر.
- مالك بن نبي. (1997). تبسيط مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي: دور الأفكار في رقي الفرد، وفي تحضر المجتمع... ودور قادة الصراع الفكري والاستعمار في تخلف العالم الإسلامي وإعاقة

باختصار، تؤكد الدراسة أن الأمن الحضاري ليس حالة استقرار فحسب، بل هو عملية شاملة ومتفاعلة تتطلب إعادة بناء الإنسان والقيم والهياكل المؤسسية، بما يجعل الأمن شرطاً بنيوياً للنهضة والنهضة أفقاً حضارياً لإعادة إنتاج الأمن، هذه الرؤية توفر إطاراً نظرياً وعملياً يمكن للدول العربية الاعتماد عليه لتعزيز صمودها الحضاري، وتحقيق التنمية المستدامة في عالم متغير.

### 10. التوصيات

استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج حول جدلية الأمن والنهضة في فكر مالك بن نبي، يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز الأمن الحضاري وربطه بالنهضة في السياقات العربية المعاصرة:

- تعزيز الأمن السياسي المؤسسي: اعتماد سياسات تحمي استقرار الدولة ومؤسساتها، مع ضمان توازن السلطة والمسؤولية بما يضمن المشاركة والعدالة؛ إذ إن الأمن السياسي يُمثّل الإطار الذي يُمكن النهضة من التحقق واستمراريتها.
- الاهتمام بالأمن الهوياتي والثقافي: العمل على صون الهوية والقيم الأساسية للمجتمع من خلال المناهج التعليمية والثقافية والسياسات الإعلامية، لضمان مناعة المجتمع ضد محاولات التغريب والاستلاب الحضاري، بما يحقق التكامل بين الأمن السياسي والهوياتي.
- تفعيل الأمن الفكري: دعم مشاريع التفكير النقدي والوعي الحضاري لدى الأفراد والجماعات، وتعزيز البحث العلمي والثقافي الذي يحزّر الفكر من التبعية والاستلاب؛ إذ إن الفكر النقي يُشكّل حجر الأساس في أي مشروع نهضوي متكامل.
- تعزيز الأمن الديني كركيزة قيمية: اعتماد مقاربات تراعي الدور الإنساني والأخلاقي للدين في بناء المجتمع واستدامة القيم، بما يضمن توازناً بين الروح والمادة، ويدعم التماسك الاجتماعي والاستقرار الحضاري.
- اعتماد مقارنة شمولية للأمن الحضاري: الانتقال من منطق الضبط والسيطرة إلى مقارنة تراعي الأبعاد المادية والقيمية والمعرفية للأمن مع ربطها مباشرة بمشروع النهضة الحضارية، لتصبح السياسات الأمنيّة أدوات تمكينية للنهوض الاجتماعي والثقافي والفكري.
- تشجيع البحث المقارن والنقدي: تعزيز الدراسات المقارنة بين التراث العربي والإسلامي والنظريات الغربية في مجال الأمن،



محمود شاكر سعيد. (2010). مفاهيم أمنيّة (الإصدار ط1). الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيّة.  
محمد مصطفى شعيب. (2016). الأمن الاقتصادي من منظور إسلامي، مجلة البشائر الاقتصادية (4).  
أبو نوار بن صايم. (2015). النظريات الأمنيّة: محاضرات مقدمة لطلبة الماجستير، دراسات إستراتيجية وأمنيّة، 54. تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

تحضره، وكيفية التغلب على الصعاب. (محمد عبد العظيم علي، المترجمون) الإسكندرية: دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع.  
مالك بن نبي. (د.ت.ن). شروط النهضة. (عمر كامل مسقاوي، وعبد الصابور شاهين، المترجمون) قطر، وزارة الثقافة والفنون والتراث.  
محمد شاويش. (2017). مالك بن نبي وشروط النهضة. تاريخ الاسترداد 2018، نوفمبر، 2018، من موقع الشيخ عبد الحميد بن باديس: <https://binbadis.net/archives/2803>

